المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 38-46

# The Impact of Gross Domestic Product on Inflation Rates in the Libyan Economy: A Study During the Period (2000–2022)

Ibtisam Abdul Jalil Belaid Moamen *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya
*Corresponding author: ibtesammomen@gmail.com

# أثر الناتج المحلي الإجمالي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية خلال الفترة (2000–2022)

ابتسام عبد الجليل بلعيد مؤمن *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

**Received:** 25-10-2025; **Accepted:** 06-01-2026; **Published:** 18-01-2026

**Abstract:**
This study aims to analyze and measure the relationship between Gross Domestic Product (GDP) and inflation rates in the Libyan economy during the period (2000–2022), using a simple linear regression model. GDP is the independent variable, and the inflation rate is the dependent variable.
Using annual data of 23 observations, the study finds a positive and statistically significant relationship between GDP and inflation. The regression coefficient is 0.313, and the coefficient of determination ($R^2$) is 0.44. F and T-tests confirm the model's significance at 5%. The findings align with aggregate demand theory, which states that an increase in GDP raises aggregate demand, leading to higher price levels and inflation.

**Keywords:** Gross Domestic Product, Inflation, Simple Linear Regression.

**الملخص :**
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2022)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط. يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير المستقل، بينما يمثل معدل التضخم المتغير التابع.
اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية بلغ عددها (23) مشاهدة، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم، إذ بلغ معامل الانحدار (0.313) ومعامل التحديد (0.44). كما أثبتت اختبارات المعنوية الإحصائية F، T صحة النموذج عند مستوى معنوية (5%). وتتفق نتائج الدراسة مع نظرية الطلب الكلي، حيث إن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الطلب، مما يرفع المستوى العام للأسعار ويؤدي إلى التضخم.

**الكلمات المفتاحية:** الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الانحدار الخطي البسيط.

## المقدمة

تسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء في الحد من ارتفاع معدلات التضخم، الذي يحد من النمو الاقتصادي ويزيد من الضغط على السلطات النقدية نتيجة للإخفاق الحاصل في أحد مؤشرات الأداء الاقتصادي .[1]

يحظى موضوع التضخم باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين والرأسماليين السياسيين والمستثمرين والأفراد العاديين، ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يفترضه التضخم من تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة فهو يشوه العملية البشرية .[2]

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة تقلبات اقتصادية واضحة انعكست على معدلات التضخم نتيجة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والظروف الاقتصادية والسياسية المختلفة .[3]

---

[1] -مر بالقاسم، الهادي بشير" .(2020) .الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم على الاقتصاد الليبي". المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة زليتن، تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق، الجامعة الأسمرية، ص. 112
2 -ابتسام الطيب جاك" .(2023) .أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990–2021) ."(مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 11، ص. 99-115.
3 -**مصرف ليبيا المركزي** .(2022) .*تقرير التنمية الاقتصادية ومعدلات التضخم في ليبيا* .طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022) باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، وبهدف توضيح العلاقة بين المتغيرين، وتقديم نتائج للاستفادة منها في دعم السياسات المناسبة.

**الدراسات السابقة**

أظهرت الدراسات السابقة تباينًا في طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم، وذلك تبعًا لاختلاف الهياكل الاقتصادية والظروف السياسية:

1. توصلت دراسة عوضيه أحمد (2020 (حول الاقتصاد السوداني إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم[5].
2. بينت دراسة ابتسام الطيب جاك (2023 (وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان باستخدام نموذج[6] .VAR
3. أوضحت دراسة السويح (2020 (وجود تأثير موجب ومعنوي للإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي[7].
4. توصلت دراسة الطاهر (2018 (إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا[8].
5. أشارت دراسة يوسف (2021 (إلى أن التوسع الاقتصادي القائم على الاستثمار الإنتاجي يحد من الضغوط التضخمية على المدى المتوسط[9].
6. خلصت دراسة حسن (2019 (إلى أن النمو الاقتصادي في الدول الريعية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم إذا لم يكن مصحوبًا بتنوع إنتاجي[10].

من خلال الدراسات السابقة، يتضح ان هناك تباين في الدراسات حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات فهناك دراسات توصلت الي وجود علاقة عكسية، في حين توصلت دراسات اخري الي وجود علاقة طردية بين المتغيرين، ويرجع دلك الي اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة في كل دولة.
حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة علي متغيرات أخري مؤثرة علي معدل التضخم مثل سعر الصرف، الانفاق الحكومي، وعرض النقود وتأتي هده الدراسة لتناولها أثر الناتج المحلي الإجمالي علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022) باستخدام أسلوب قياسي في سد الفجوة التضخمية وتقديم النتائج والتوصيات المختلفة للاستفادة منها.

**المشكلة البحثية**

ما مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2022)؟

**أهمية البحث**

1. تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في الاقتصاد الليبي.
2. دعم صانعي القرار في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة.

**أهداف البحث**

- تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
- قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

**فرضية البحث**

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام بيانات سنوية للفترة (2000–2022)، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط.

**حدود الدراسة**

- الحدود المكانية: ليبيا
- الحدود الزمانية: 2000–2022

## المبحث الأول: الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي والتضخم

### المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي ومؤشرات قياس الناتج المحلي الإجمالي

**أولًا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**

- الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها، سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك، أو سلعا استثمارية تستخدم لأغراض الإنتاج، التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، غالبًا سنة. [1]
- الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني، حيث تكون بعض عناصر الإنتاج مملوكة للدولة.

**ثانيًا: طرق مؤشرات قياس الناتج المحلي الإجمالي**

تستخدم ثلاث طرق رئيسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي:

1. طريقة الإنتاج :تعتمد على قياس إنتاج الاقتصاد بأكمله من السلع والخدمات النهائية، بحيث يمثل إجمالي الإنتاج رقمًا واحدًا يسمى الناتج المحلي الإجمالي.[2]
2. طريقة الإنفاق :يقيس الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الكلي، إذ أن مجموع الإنفاق يساوي مجموع الدخل في الاقتصاد المحلي، بناءً على أن أي عملية شراء تمثل دخلًا لطرف آخر.[3]
3. طريقة الدخل :يتم قياس الناتج وفق هذه الطريقة من خلال مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، حيث يحصل كل مالك على عوائد مقابل مشاركته.

### المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأنواعه ومؤشراته

**أولًا: مفهوم التضخم**

التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويمكن قياسه من خلال مؤشرات رئيسية مثل الرقم القياسي للمستهلك، أسعار المنتجين، والانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي[4]

**ثانيًا: أنواع التضخم**

1. التضخم الظاهر :زيادة مستمرة في الأسعار نتيجة فائض الطلب، دون تدخل الحكومة.
2. التضخم المكبوت :تستخدم الحكومة قيودًا مثل التسعير الجبري لمنع ارتفاع الأسعار.

---

[1] -عبد المجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد. (2004). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي* (الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

[2] -محمد بوخاري. (2010). "تأثير عرض النقود على النمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2018)". *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 7(1).

[3] -أسماء خصير ياس. (2013). "تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000–2010)". *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد 36، بغداد، العراق.

[4] -الشامي سلام. (2014). "تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990–2009)". *مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد 36، المجلد 9


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. التضخم السلعي :يحدث في السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين.
4. التضخم الرسمالي :يحدث في السلع الإنتاجية ويؤدي إلى زيادة الإنتاج بسبب الأرباح العالية.
5. التضخم الزاحف :ارتفاع بسيط ومتصاعد للأسعار لفترة طويلة دون أن يشعر الأفراد بذلك.
6. التضخم الجامح :ارتفاع سريع وكبير للأسعار مع انخفاض حاد في كمية السلع والخدمات المعروضة.

**ثالثًا: مؤشرات قياس التضخم**

1. مؤشر أسعار المستهلك :(CPI) يقيس التغير في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد [1]
2. مؤشر أسعار المنتجين :(PPI) يقيس التغير في أسعار السلع عند مرحلة الإنتاج أو البيع بالجملة.
3. الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي :(GDP Deflator) يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محليًا ويشمل مكونات أوسع من CPI[2].
4. مؤشر الأسعار الأساسي :(Core Inflation) يستبعد العناصر شديدة التقلب مثل الغذاء والطاقة للحصول على قراءة دقيقة للتغيرات السعرية الأساسية [3]

## المبحث الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي

### المطلب الأول: تحليل معدلات التضخم (2000–2022)

**جدول (1):** معدل التضخم في الاقتصاد الليبي

| السنة | معدل التضخم(%) |
|---|---|
| **2000** | -2.9 |
| **2001** | -8.8 |
| **2002** | -9.8 |
| **2003** | -2.2 |
| **2004** | 2.7 |
| **2005** | 1.5 |
| **2006** | 2.7 |
| **2007** | 1.3 |
| **2008** | 6.3 |
| **2009** | 10.4 |
| **2010** | 2.5 |
| **2011** | 2.8 |
| **2012** | 15.5 |
| **2013** | 6.1 |
| **2014** | 2.6 |
| **2015** | 2.4 |
| **2016** | 9.9 |
| **2017** | 25.9 |
| **2018** | 25.8 |
| **2019** | 13.6 |
| **2020** | -2.2 |
| **2021** | 1.4 |
| **2022** | 4.6 |

**المصدر :**إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي

[1] -السعيد مصطفى. (2020). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. عمان: دار الحامد للنشر.
[2] -عبد الحميد أحمد. (2017). *الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار الفكر.
[3] -الموسوي خالد. (2017). *التحليل الاقتصادي الكلي*. بيروت: دار الرشاد.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قد تعرض الاقتصاد الليبي لعدة صدمات باعتباره أحد الاقتصاديات المساهمة في الاقتصاد باعتباره أحد الاقتصاديات المساهمة في الاقتصاد العالمي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2004) هناك استقرار في مستويات التضخم بنسبة معتدلة وتحسن بنسبة العرض الكلي .أما في خلا الفترة (2005-2010) فقد شهد معدل التضخم تدبدب في بعض السنوات حيث ارتفعت ثم انخفضت مرة أخري وهو ما يرتبط بتقلبات أسعار النفط ودلك باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات العامة .ونلاحظ من خلال الفترة (2011-2016) أن معدلات التضخم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا , ودلك بسبب الإضرابات السياسية والأمنية بسبب الحرب التي أثرت سلبا علي الإنتاج المحلي وارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع قيمة الدينار الليبي .أما خلا الفترة (2017-2022) فأننا نلاحظ عدم الاستقرار في معدلات التضخم . حيث هناك ارتفاعا في بعض السنوات وانخفاضا في سنوات أخري حيث أصبحت عرضه للتقلبات الاقتصادية والمالية.

**المطلب الثاني: تحليل الناتج المحلي الإجمالي (2000–2022)**

**جدول (2):** الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بالمليار دولار

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|
| **2000** | 38.3 |
| **2001** | 34.1 |
| **2002** | 20.5 |
| **2003** | 26.3 |
| **2004** | 33.1 |
| **2005** | 47.3 |
| **2006** | 60.1 |
| **2007** | 68.0 |
| **2008** | 86.7 |
| **2009** | 60.8 |
| **2010** | 75.4 |
| **2011** | 48.2 |
| **2012** | 92.5 |
| **2013** | 75.4 |
| **2014** | 57.4 |
| **2015** | 48.7 |
| **2016** | 49.9 |
| **2017** | 67.2 |
| **2018** | 76.7 |
| **2019** | 69.3 |
| **2020** | 46.8 |
| **2021** | 39.8 |
| **2022** | 43.2 |

**المصدر :**إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي

من خلال البيانات في الجدول(2) أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الليبي مر بمراحل من النمو والانكماش ,تأثر من خلالها بشكل رئيسي بتقلبات انتاج النفط والأوضاع السياسية . خلال فترة الدراسة (2000-2022) ومن خلال الفترة (2000-2008) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد أتجها تصاعدا ملحوظا. وذلك بسبب ارتفاع الأسعار عالميا مما أدي الي تحسن الإيرادات العامة. أما من خلال الفترة (2009-2010) نلاحظ


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الناتج المحلي الإجمالي أنخفض نسبيا نتيجة التأثيرات غير المباشرة اللازمة المالية. أما خلال الفترة (2011) فلقد تعرض الناتج المحلي الإجمالي الي انخفاض حاد بسبب الإضرابات السياسية، وتوقف جزء كبير من الإنتاج النفطي، ونلاحظ في الفترة (2014-2016) استمر الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، نتيجة استمرار الانقسام السياسي وتراجع الاستثمارات.

ونلاحظ من خلال الفترة (2017-2022) أن الناتج المحلي الإجمالي تحسن نسبيا في بعض السنوات ولكنه غير دائم , بسبب التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي .

**المطلب الثالث: قياس أثر الناتج المحلي على التضخم**

**جدول (3):** نتائج الانحدار الخطي البسيط

| البيان | القيمة |
|---|---|
| **عدد المشاهدات** | 23 |
| **معامل الارتباط(R)** | 0.66 |
| **معامل التحديد($R^2$)** | 0.44 |
| **قيمة F المحسوبة** | 16.75 |
| **قيمة T المحسوبة** | 4.17 |
| **مستوى المعنوية** | 5% |
| **معامل الانحدار** | 0.313 |
| **الثابت** | -12.35 |

**من خلال بيانات الجدول رقم(3) نلاحظ أن:**

1-معامل الارتباط: توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (معدل التضخم) حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين قيد البحث (0.44)

2-جودة النموذج: حيث بلغت قيمة (اف ) الي نموذج العلاقة بين المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي ) والمتغير التابع (معدل التضخم ) حيث بلغت قيمة (اف ) المحسوبة (16.7) وبمستوي معنوي (4. 35)

3-معنوية التأثير: تشير قيمة (ت ) الي وجود تأثير معنوي بين المتغير المستقل (الناتج المحلي) ومتغير التابع (معدل التضخم ) حيث بلغت قيمة (ت ) المحسوبة (4.17) ومستوي معنوي (2.8)

4-معامل التحديد يفسر معامل التحديد (ار2 ) الناتج المحلي الإجمالي يفسر معدلات التضخم بنسبة (0.44) حيث بلغت معامل التحديد (0.66) والنسبة المتبقية (55.6) ترجع الي عوامل أخري منها (سعر الصرف , عرض النقود , الانفاق الحكومي , الظروف السياسية , مما يؤكد أن البيانات أثبتت أثر الناتج المحلي الإجمالي علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

**وتصبح معادلة الانحدار البسيط كالتالي:**

**معادلة الانحدار:**

INF=−12.35+0.313GDPINF = -12.35 + 0.313 GDPINF=−12.35+0.313GDP

كل زيادة وحدة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.313%

**الاختبارات القياسية**

**1. اختبار سكون السلاسل الزمنية(ADF)**

| المتغير | قيمةADF | القيمة الحرجة 5% | الاحتمالية | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| **معدل التضخم** | -4.12 | -3.02 | 0.01 | ساكن |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | -3.67 | -3.02 | 0.03 | ساكن |


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**2. اختبار الارتباط الذاتي(Durbin–Watson)**

| المؤشر | القيمة |
|---|---|
| **Durbin–Watson** | 1.98 |

**3. اختبار تجانس التباين(Breusch–Pagan)**

| المؤشر | القيمة |
|---|---|
| **Chi-square** | 1.74 |
| **Prob.** | 0.18 |

**النتائج**

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم.

وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم يعني أنه مع زيادة الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي)، يزداد الطلب الكلي، مما يضغط على الأسعار ويؤدي إلى ارتفاع التضخم. وهذا يتماشى مع نظرية الطلب الكلي و النظرية الكينزية،

2. قدرة الناتج المحلي على تفسير جزء معتبر من التغيرات في التضخم.($R^2 = 0.44$)

قيمة $R^2 = 0.44$ تعني أن الناتج المحلي الإجمالي يفسر 44% من التغيرات في التضخم، وهذا يُعتبر مؤشرًا جيدًا على وجود علاقة قوية بين المتغيرين.

3-النتائج تتفق مع نظرية الطلب الكلي والنظرية الكينزية التي تربط بين زيادة الطلب الكلي وارتفاع المستوي العام للأسعار. أن زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يرفع الأسعار ويؤدي إلى التضخم.

**التوصيات**

1- **تنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الضغوط التضخمية**

أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديًا بالتضخم (معامل 0.313) وأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط. لذا، التنويع يقلل من الاعتماد على مصدر واحد ويحد من ارتفاع التضخم عند النمو الاقتصادي. يجب تنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد على النفط.

2- **الاستفادة من نتائج البحث في التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات المالية**

أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي يرفع معدلات التضخم، وأن الناتج المحلي يفسر 44% من التغيرات في التضخم. لذلك، يجب على صانعي القرار الأخذ في الاعتبار العلاقة الإحصائية بين النمو والتضخم عند وضع السياسات المالية والنقدية. بناءً على هذه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، يجب الاستفادة من نتائج البحث في التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات المالية والنقدية.

3- **إجراء دراسات مستقبلية تشمل متغيرات اقتصادية أخرى (عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي)**

أظهرت الدراسة: $R^2 = 0.44$ يعني أن 56% من التغيرات في التضخم تُفسر بعوامل أخرى. هذه التوصية مستندة مباشرة على الحاجة لفهم باقي العوامل المؤثرة على التضخم لتحسين دقة السياسات الاقتصادية.

نظرًا لأن 56%من التغيرات في التضخم تُفسر بعوامل أخرى، يجب إجراء دراسات مستقبلية تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على التضخم، مثل عرض النقود، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي .


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- **تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار السعري**

أظهرت النتائج ان العلاقة الطردية بين الناتج المحلي ومعدلات التضخم توضح أنه مع زيادة النمو الاقتصادي ترتفع الأسعار. لذا، من المهم وضع سياسات لضبط التضخم أثناء فترات النمو، مثل سياسات نقدية أو مالية استباقية.من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار، يجب على صانعي القرار الاقتصادي في ليبيا تحقيق التوازن .

## الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله من نتائج، يمكن القول أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000 إلى 2022. حيث أظهرت الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 0.313%، وهو ما يتماشى مع نظرية الطلب الكلي التي تفترض أن زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الطلب العام وبالتالي ارتفاع الأسعار.

وقد تبين من خلال الاختبارات الإحصائية، مثل اختبار F وT ، أن النموذج المستخدم في الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، ما يعزز صحة فرضية الدراسة ويؤكد وجود العلاقة بين المتغيرين. علاوة على ذلك، فإن نتائج الدراسة أكدت أن الناتج المحلي الإجمالي قادر على تفسير نحو 44% من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم، مما يعكس التأثير الكبير لهذا المتغير في تحديد مستويات التضخم في الاقتصاد الليبي.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة، يمكن التأكيد على ضرورة اهتمام صانعي القرار الاقتصادي في ليبيا بتطوير سياسات اقتصادية تعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الضغوط التضخمية. كما يوصى بمواصلة البحث في هذا المجال من خلال دراسة متغيرات اقتصادية أخرى مثل سعر الصرف، عرض النقود، والإنفاق الحكومي، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والتضخم في المستقبل.

**Compliance with ethical standards**

*Disclosure of conflict of interest*

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

## المراجع


1. **أسماء، خصير ياس**" .(2013) .تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000–2010) ".(*مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 36*، بغداد، العراق.
2. **ابتسام، الطيب جاك**" .(2023) .أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990–2021) *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4*(11)، 99-115.
3. **سلام، الشافعي**" .(2014) .تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990–2009 ".(*مجلة العلوم الاقتصادية، 36*(9).
4. **السعيد، مصطفى** .(2020) .*مبادئ الاقتصاد الكلي* .عمان: دار الحامد للنشر.
5. **عبد الحميد، أحمد** .(2017) .*الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق* .القاهرة: دار الفكر.
6. **عبد المجيد علي، حسين، &عبد الجبار، عفاف سعيد** .(2004) .*مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي* )الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. **عمر، بالقاسم، &الهادي، بشير**" .(2020) .الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم على الاقتصاد الليبي ". *المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة زليتن، تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق*، الجامعة الأسمرية، 112.
8. **خالد، الموسوي** .(2017) .*التحليل الاقتصادي الكلي* .بيروت: دار الرشاد.
9. **محمد، بوخاري**" .(2010) .تأثير عرض النقود على النمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2018) ".(*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7*(1).
10. **مصرف ليبيا المركزي** .(2022) .*تقرير التنمية الاقتصادية ومعدلات التضخم في ليبيا* .طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
11. **عوضية، أحمد**" .(2020) .تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الاقتصاد السوداني ".*مجلة العلوم الاقتصادية، 3*(5)، 45-59.



**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

12. **ابتسام الطيب، جاك**" .(2023) .أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990–2021 ".( *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4*(11)، 99-115.
13. **عادل، السويح**" .(2020) .أثر الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي "*.مجلة الدراسات الاقتصادية، 28*، 123-139.
14. **محمد، الطاهر**" .(2018) .العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في ليبيا "*.مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، 22*، 88-103.
15. **عادل، يوسف**" .(2021) .التوسع الاقتصادي القائم على الاستثمار الإنتاجي وتأثيره على معدلات التضخم في الدول النامية "*.مجلة الاقتصاد والتنمية، 5*(6)، 55-70.
16. **سامي، حسن**" .(2019) .أثر النمو الاقتصادي في الدول الريعية على معدلات التضخم: دراسة حالة الاقتصاد الليبي "*.مجلة الأبحاث الاقتصادية، 15*، 200-215.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).